



بيان صحفي

مؤتمر المناخ في سيناء ينبغي أن يمثل منصة للاستماع لمظالم أهلها

على الحكومة المصرية والمشاركين في المؤتمر التصدي
للانتهاكات الخطيرة في سيناء



مؤتمر المناخ في سيناء ينبغي أن يمثل منصة للاستماع لمظالم أهلها
على الحكومة المصرية والمشاركين في المؤتمر التصدي للانتهاكات الخطيرة في سيناء

مؤتمر المناخ في سيناء ينبغي أن يمثل منصة للاستماع لمظالم أهلها

على الحكومة المصرية والمشاركين في المؤتمر التصدي
لانتهاكات الخطيرة في سيناء

سبتمبر 2022 |

بيان صحفي

مؤتمر المناخ في سيناء ينبغي أن يمثل منصة للاستماع لمظالم أهلها

على الحكومة المصرية والمشاركين في المؤتمر التصدي
لانتهاكات الخطيرة في سيناء

مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان

THE VALE, London 205- 203
W3 7QS

United Kingdom
www.sinaifhr.org



SINAI
Foundation for Human Rights



(لندن - 29 سبتمبر 2022) -- قالت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان اليوم إن المؤتمر العالمي للمناخ COP27 والذي سيعقد في شرم الشيخ بشبه جزيرة سيناء نوفمبر المقبل، على بعد رمية حجر من تلك المناطق التي شهدت تهمة شامخة رسمياً متعمدا لعقود، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال عقد من الحرب في شمال سيناء، التي نالت ويلاتها من البيئة والبنية الأساسية وحقوق السكان الأصليين .

منذ 2013، هجرت السلطات المصرية تحت إشراف قوات الجيش، عشرات الآلاف من سكان شمال سيناء، تحت ذريعة القضاء على التنظيم المسلح "ولاية سيناء" التابع لداعش، وجرفت الأراضي الزراعية، ودمرت البنية التحتية، وفرضت قيودا تسلطية على حركة البشر والبضائع أدت لشلل اقتصادي كامل، كما اعتقلت قوات الجيش والشرطة بالتعاون مع ميليشيات مسلحة داعمة للجيش، تعسفا، الآلاف من سكان شمال سيناء وأخفقتهم قسريا، وتعرض الأهالي لأصناف أخرى عديدة وخطيرة من الانتهاكات على يد القوات الحكومية وداعش، من الخطف، والقتل خارج القانون والتعذيب .

قال المدير التنفيذي لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، أحمد سالم: "من غير المعقول أن تستضيف الحكومة المصرية الآلاف من المشاركين في شرم الشيخ بسيناء لمناقشة مستقبل الحياة على كوكبنا بينما تغض الطرف عن حقوق سكان المكان، بل وتستمر في الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوقهم. طرح ومناقشة ومعالجة قضايا سيناء البيئية والحقوقية خلال وحول مؤتمر البيئة COP27 في شرم الشيخ، هو أقل ما يمكن عمله لأخذ سكان ذلك المكان الذي يستضيف المؤتمر بعين الاعتبار".

عانت شبه جزيرة سيناء من التهميش الرسمي والتقاعد الحكومي عن الاستثمار في بنيتها التحتية لعقود طويلة. ومنذ 2013 احتدمت الحرب في شرقها الشمالي بين قوات الحكومة المصرية من جهة وجماعة "أنصار بيت المقدس" الإسلامية المسلحة والتي أعلنت تحولها إلى "ولاية سيناء" ومبايعتها لتنظيم داعش في 2014، من جهة أخرى. تذهب مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، وكذلك منظمات دولية أخرى مثل هيومن رايتس ووتش و أكاديمية جنيف للقانون الإنساني الدولي، إلى أن الوضع في شمال سيناء منذ 2014 يرقى إلى النزاع المسلح غير الدولي وتنطبق عليه قوانين الحرب. منذ ذلك الوقت تحولت شمال سيناء لمنطقة عسكرية مغلقة فرض عليها الجيش المصري حصارا إعلاميا رهيبا لمنع تدفق المعلومات ومنع وصول الصحفيين والمراقبين المستقلين للمنطقة .

لم تعثر مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان على أي دليل يشير إلى دعوة الحكومة المصرية أي جماعات أو ممثلين عن سكان سيناء، أو قبائلها ومجتمعاتها الأصلية، إلى المشاركة بشكل مستقل وفعال يعكس التعددية والتنوع في أي اجتماعات خلال أو على هامش مؤتمر المناخ، وذلك بخلاف خبر واحد عن جمعية واحدة تعمل بالتنسيق مع مكتب محافظة شمال سيناء. كما يبدو أنه لا يوجد في

قاعدة بيانات منظمات المجتمع المدني المشاركة في مؤتمر COP27 أي منظمة مصرية تتخذ من سيناء مقرا لها أو تكون سيناء هي مجال نشاطها الأساسي .

تلك القطيعة مع المجتمع المدني هو انعكاس للوضع في مصر بشكل عام، وإن كان القمع الحكومي في سيناء أكثر قسوة ووحشية مع التحلل الكامل لمؤسسات الدولة ومفهوم دولة القانون إذ يشرف الجيش بشكل شبه كامل على الوضع هناك دون تدخل يذكر للجهات القضائية أو جهات تنفيذية أخرى. غياب المجتمع السيناوي عن مؤتمر المناخ وفعاليته هو نتيجة طبيعية لسياسات الحكومة المصرية التي عملت على خنق كافة أشكال الحياة المدنية في سيناء والقضاء على الأشكال التقليدية للتعبير عن الرأي والتجمع السلمي في مجتمع سيناء مثل الندوات والمجالس والدواوين. قامت السلطات في سنوات الحرب باعتقال العديد من الناشطاء السيناويين السلميين الذين حاولوا - رغم وطأة الظروف والتهديدات - تنظيم المجموعات المستقلة مثل "اللجنة الشعبية في شمال سيناء" لتدارس الوضع ومطالبة الحكومة بالسماح بفتح المجالس الشعبية والدواوين والتوقف عن سياسات التهجير القسري لحين التشاور مع السكان المحليين. أدى ذلك بالتبعية إلى تغييب صوت الحوار والعمل السلمي وإتاحة المجال أكثر للجماعات المسلحة والمتطرفة. كما أدى إلى عدم قدرة منظمات المجتمع المدني ومنظمات الإغاثة المستقلة في القاهرة والوادي على العمل بشكل فعال في شمال سيناء والوقوف على الوضع من خلال إرسال البعثات أو المراقبين المستقلين .

تحاول الحكومة المصرية في الشهور الماضية - بحسب مصادر حقوقية مستقلة مطلعة على ملف COP27 - وذلك من خلال وزارات الخارجية والتضامن والبيئة، الدفع بالعديد من المنظمات المؤيدة للحكومة أو التي تعمل في مجالات لا تنتقد السياسات الحكومية، إلى المشاركة في المؤتمر للإيحاء بأن ثمة حيوية داخل المجتمع المدني المصري الذي تم تفويضه من خلال سياسة استهداف لا هوادة فيها لكافة أشكال التنظيم والعمل السلمي منذ 2013 تضمنت غلق ومحاصرة الجمعيات واعتقال نشطاء حقوق الإنسان والعاملين في المنظمات ومنعهم من السفر وتجميد أموالهم وغير ذلك من مظاهر الاستهداف .

قالت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان إن "حيلة الاعتماد على منظمات لصيقة بالحكومة ومؤيدة لسياستها تمثل منهجا اعتمدته الحكومة المصرية منذ سنوات في الفعاليات الأممية والإقليمية المختلفة، بهدف التغطية على الأوضاع المتدهورة لحقوق الإنسان في مصر، مع تغييب الأصوات الناقدة." تأتي تلك المحاولات بينما عبّرت تصريحات رسمية على لسان وزير الخارجية المصري سامح شكري عن الاتجاه لفرض قيود على حرية التجمع السلمي والاحتجاج خلال مؤتمر المناخ، فيما يبدو أنه انعكاس للتربص الأمني المعتاد ضد أي فعاليات مستقلة.

إن العمل على حماية البيئة والمناخ ورسم السياسات الملائمة لا يمكن أن يتم بشكل فعال إلا في إطار سياسة أشمل تعنى بحماية حقوق المواطنين وتعزيز التعددية والمشاركة السلمية، إذ لا يمكن فصل حقوق البيئة عن حقوق السكان وحقوق الشعوب الأصلية.

تطالب مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان كافة النشطاء البيئيين والحقوقيين والمنظمات المستقلة المشاركة في المؤتمر الأخذ بعين الاعتبار مكان انعقاده ومحاولة تخصيص جزء - كل حسب إمكانياتهم - من جهودهم خلال المؤتمر لتسليط الضوء على والتضامن مع ومناقشة قضايا سكان الأرض المستضيفة. كما تطالب حكومات الدول المشاركة في المؤتمر بإرسال رسالة واضحة لا لبس فيها أو مواربة للحكومة المصرية إن قمع المجتمع المدني غير مقبول، وأن على الحكومة المصرية تنفيذ التوصيات الواردة في الإعلان الغير مسبوق الذي تبنته 32 دولة في مجلس حقوق الإنسان الأممي في جنيف في مارس 2021 لمعالجة أزمة حقوق الإنسان في مصر. وأن أي أعمال انتقامية ضد الأصوات المعارضة قبل أو بعد المؤتمر ستؤخذ على محمل الجد، في إطار علاقة تكون مبادئ وأسس حقوق الإنسان فيها جوهرًا وضمانة.

قال سالم: "إن لدى الحكومات المختلفة والنشطاء المستقلين في مؤتمر المناخ بشرم الشيخ فرصة حقيقية لنقل بعض من معاناة المواطن السيناوي الذي يعيش كابوس الانتهاكات المستمرة على مقربة من مقر انعقاد المؤتمر. عليهم مناقشة تلك الانتهاكات مع الحكومة المصرية وإرسال صوت هؤلاء المحرومين من المشاركة والحديث".

المزيد من المعلومات :



في الأشهر الماضية، تعددت إشارة مسؤولين حكوميين مصريين رفيعي المستوى، بينهم الرئيس عبد الفتاح السيسي نفسه، إلى قرب انتهاء العمليات العسكرية في شمال سيناء مع الاندسار الواضح لنفوذ وهجمات جماعة "ولاية سيناء"، ومع ذلك تبقى آثار الحرب ممتدة، وانتهاكاتهما الجسيمة بلا محاسبة أو علاج حقيقي. وفيما يلي بعض أهم الملفات الملحة المتصلة بحقوق الإنسان والبيئة في شبه جزيرة سيناء، التي تعتقد مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أنها ينبغي أن تكون لها الأولوية في أي نقاشات حقيقية ومستقلة داخل وحول مؤتمر المناخ .

أولاً: تعويض وإعادة المهجرين :

على السلطات المصرية الإسراع في تعويض المهجرين قسرياً تعويضاً مجزياً وشفافاً، والسماح لكل من استلم التعويض بالطعن عليه بالطريق القضائي أمام محاكم مستقلة، وكذلك السماح لكل المهجرين قسرياً والنازحين بالعودة لأراضيهم في أقرب فرصة يسمح بها الطرف الأمني، وبعد التأكد من تطهير أراضيهم من الألغام التي زرعتها مسلحو داعش. على السلطات أيضاً جبر ضرر ضحايا الحرب والانتهاكات، والتحقيق في تلك الانتهاكات تحقيقاً شفافاً ومستقلاً .

كشفت تقارير حقوقية سابقة أعدتها منظمة هيومن رايتس ووتش و ساهمت في إحداها مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان عن أن الجيش المصري قام بهدم ما يزيد عن 12.350 مبنى في شمال سيناء بين 2013 و 2020، أغلبها منازل، في انتهاك خطير وممنهج لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وفيما مثل على الأرجح جرائم حرب. تبقى مئات من تلك الأسر المهجرة

بلا تعويضات بعد سنوات من هدم منازلها، وبلا دعم حكومي لإيجاد سكن بديل. كما تبقى خطط الحكومة بشأن إعادة تسكين الأهالي في المدينة المسمّاة "رفح الجديدة" غامضة وغير واضحة خاصة مع تصريحات رسمية سابقة تشير لنية السلطات بيع الوحدات السكنية في العمارات السكنية للراغبين، في سلوك م شين يوحى بالرغبة من الا استفادة والتربح المادي من الحرب التي دمرت حياة السيناويين بعد فشل وتقايس الحكومة عن تقديم التعويضات العادلة و الناجزة.

ثانيا: النظر بعين الاعتبار لحقوق مجتمعات سيناء

ك "سكان أصليين"

واجه سكان سيناء على مدار سنوات الحرب - وقبلها - حملات تشويه شعواء في الإعلام المسيطر عليه بواسطة الحكومة وأجهزة الأمن، تضمنت التخوين والخط من قيمتهم ووصمهم جماعيا بتصويرهم كمجموعات خارجة على القانون، أو غير مصريين .

يظهر مصطلح "السكان الأصليين" بوضوح في وصف قاطني شبه جزيرة سيناء في مستندات حكومية مصرية رسمية حديثة، مثل مستند يفصل خطة العمل البيئي في محافظة جنوب سيناء الصادر في 2004-2005 .

لا يعرّف القانون الدولي مصطلح "السكان الأصليين" تعريفا محددًا أو جامعًا، إلا أن المبادئ الواردة في الإعلان الأممي بشأن حقوق الشعوب الأصلية تؤكد على مبدأ التعريف الذاتي، أي تعريف المجتمع لنفسه كمجتمع سكان أصليين. ويشير العديد من أبناء سيناء إلى أنفسهم بهذا المنطق مع تأصل الإحساس التاريخي بالظلم من الدولة المركزية المصرية. من بين المبادئ الواردة في المعايير الأفريقية لحقوق السكان الأصليين، التمايز الثقافي والتقاليد والاستمرارية التاريخية في ذلك التمايز عن المجتمع المهيمن، بالإضافة لكون تلك العادات والتقاليد والثقافة المميزة معتمدة على القدرة على الاستمرار في الحياة في تلك الأرض وامتلاكها و امتلاك الحق في استخدامها، بالإضافة إلى عزلة الانعزال الجغرافي أو المصطنع والتعرض للتمييز والتهميش تاريخيا. وهي كلها معايير تنطبق على مئات الآلاف من قاطني شمال وجنوب سيناء وقبائلها وعشائرها، برغم هجرة العديد من أبناء الوادي إليها في العقود الماضية ومصاهرتهم لأبناء سيناء.

تنزعج الحكومات المستبدة غالبا من فكرة "السكان الأصليين" وتروج أن الحديث عن حقوق السكان الأصليين هو بمثابة إثارة لتوجهات الانفصال أو الحكم الذاتي. لكن الحقيقة خلاف ذلك والنظر للسكان الأصليين لا يعني بالضرورة الحث على دعوات الانفصال أو غيرها.

يُساعد النظر لسكان سيناء كـ "سكان أصليين" في تعميق التوجه الحقوقي في معاملتهم، والعمل بشكل أكثر جذرية على فهم مشاكلهم التاريخية و مظالمهم وإيجاد حلول لها. وعلى سبيل المثال، تنص المادة 13 من الإعلان الأممي بشأن حق الشعوب الأصلية في الحياة والسلامة البدنية الشخصية، وحقها جماعيا في العيش بحرية وسلام، وتنص المادة الثامنة على عدم تعرض الشعوب

الأصلية للدمج القسري أو تدمير ثقافتهم. وفيما يتصل بالانتهاكات الواقعة حديثاً، تتحجج السلطات المصرية - حتى لحظة كتابة السطور - بحجج واهية لنزع ملكية الأراضي والمزارع، وبخاصة التحجج بأن السيناويين لا يملكون عقود ملكية مسجلة في الشهر العقاري أو أن أصول البعض منهم غير مصرية رغم إقامتهم في مصر عقوداً. قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتصل بالحقوق في السكن وخاصة حقوق السكان الأصليين واضحة وقاطعة في أن ما يحدد ملكية الأراضي ليس فقط الأوراق والعقود المسجلة لدى أجهزة الدولة المركزية وإنما الاستخدام طويل الأمد. تواجد السيناويين في تلك المناطق وسكنوها وزرعوها واستخدموها بأشكال مختلفة قبل سنوات عديدة من ولادة الجمهورية المصرية في 1952 وقبل نشأة الشهر العقاري المصرية (الجهاز المعني بتسجيل ملكية العقارات) في 1946. وتنص المادة الثامنة من الإعلان الأممي أيضاً على ضرورة عدم تعرض الشعوب الأصلية لأي عمل يهدف أو يؤدي إلى نزع ملكية أراضيها أو مواردها؛ أو نقلها قسراً .

تتضمن الضمانات الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان حول مسألة التهجير القسري ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وعلى وجه الخصوص حقوق السكان الأصليين، إن تحتم نقلهم، بما يشمل الحفاظ بأقصى قدر ممكن على عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم عند نقل السكان من مكان لآخر، بالإضافة إلى المبدأ الأصلي الذي يلزم الحكومات بتقديم الأرض مقابل الأرض إذ لا يكفي التعويض المادي والنقدي عند نزع ملكية الأراضي وتهجير السكان. كل تلك الضمانات سحقتها بالكامل سياسة الجيش المصري في سيناء الذي يبقى الحاكم الفعلي للمنطقة بغض النظر عن أي أجهزة أخرى للدولة هناك. فلم تعرض الدولة المصرية الأرض مقابل الأرض بل قدمت في الكثير من الأحيان تعويضات نقدية زهيدة وغير مجزية. كما أنها عرضت - في الأحوال القليلة التي وفرت فيها الحكومة سكناً بديلاً - تسكين الأهالي في شقق في عمارات سكنية مرتفعة بما يتنافى مع عادات وتقاليد أهالي سيناء في الحياة في بيوت عائلية صغيرة أو متوسطة تسورها وتحيط بها مناطق زراعية أو "حوش" للعائلة .

ثالثاً: التوقف عن سياسات العقاب الجماعي والقيود على الحركة

أثرت الحرب منذ 2013 بشكل كبير على النشاط التجاري والاقتصادي في شمال سيناء، حيث قطعت الكمان العسكرية أوامر المدن والقرى، وفرض الجيش قيوداً شديدة التسلط على العبور بين سيناء وبر مصر عن طريق كوبري (جسر) السلام والأنفاق الجديدة التي افتتحت مؤخراً. بقي كوبري السلام مغلقاً فعلياً لسنوات عديدة. وحتى لحظة كتابة هذه السطور يحتاج المصريون غير المقيمين في سيناء للحصول على تصاريح أمنية مسبقة عبر عملية معقدة للغاية من أجل السماح لهم بالدخول إلى شمال سيناء، تمتد عملية الحصول على تلك التصاريح لأيام أو أسابيع وبلا قواعد شفافة أو واضحة .

القيود الصارمة على حرية الحركة شملت أيضاً حظر استخدام الشواطئ والمياه على امتداد ساحل البحر المتوسط في شمال سيناء لأي أنشطة كانت ترفيهية أو تجارية، ومنع الصيادين من الصيد في

بحيرة البردويل وساحل المتوسط لسنوات عديدة، كما أدت السياسات الحكومية للانقطاعات المتكررة للكهرباء والخدمات الأساسية من مياه الشرب والاتصالات في مناطق عديدة في شمال سيناء.

رابعاً: التوقف عن سياسة تجريف المزارع، وإعادة النظر في الخطط التنموية

جرّف الجيش المصري أغلب المساحات المزروعة داخل شمال سيناء أثناء سنوات الحرب. يُظهر تحليل لصور الأقمار الصناعية أجرته هيومن رايتس ووتش في 2021 إن ما يقدر بـ 6000 هكتار (نحو 14.300 فدان) من الأراضي المزروعة تم تدميرها أو حرقها أو تجريفها. كما قامت الدولة بتحويل ملكية مساحات شاسعة من الأراضي في شمال سيناء إلى القوات المسلحة، دون أدنى اعتبار لحياة القاطنين فيها وحققهم في استغلال مواردها .

في المشروعات "التنموية" تتجه الدولة دائماً لتدشين المشاريع دون أدنى مشاركة مجتمعية حقيقية حول قيمة تلك المشاريع وجدواها وتأثيراتها البيئية والحقوقية المحتملة. وعلى سبيل المثال، أصدر الرئيس السيسي قراراً بنقل تبعية ميناء العريش إلى وزارة الدفاع مع إعادة تخصيص مساحة من الأراضي حوله للميناء بحجة تطويره، مما يعني تهجير نحو 6000 أسرة وهدم المزيد من المنازل في تلك المنطقة. حدث ذلك رغم وجود دراسات توضح إمكانية إنشاء ميناء جديد كلية خارج المناطق السكنية على الساحل الممتد لمئات الكيلومترات. وجود الميناء في المنطقة السكنية، يعني أيضاً على الأرجح مرور الشاحنات الكبرى والسفن وارتفاع التلوث البيئي والسمعي في المربع السكني.

خامساً: إعادة فتح المجال الأهلي والسماح بالمعارضة السلمية

على حكومة الرئيس السيسي - إن كانت جادة في تصريحاتها عن الحرص على المناخ والبيئة وحقوق الإنسان - أن ترفع قبضة الأمن الحديدية عن المجتمع الأهلي والمدني في شمال سيناء، وتعيد الاعتبار لمؤسسات الدولة ومفهوم دولة القانون عن طريق الإفراج عن الآلاف من السيناويين الذين تم اعتقالهم تعسفاً أو ظلماً، وإنهاء سلطة الميليشيات المسلحة الداعمة للجيش في المجتمعات القبلية، وإجلاء مصير العشرات - وربما المئات - من الذين مازالوا في عداد المختفين قسرياً. على السلطات أيضاً إغلاق كافة السجون العسكرية السرية ونقل كافة المحتجزين بها فوراً إلى مقرات احتجاج رسمية تقع تحت إشراف قضائي وقانوني، وتحترم القواعد الدنيا لمعاملة السجناء. كما ينبغي السماح للنشطاء والصحفيين المستقلين بزيارة سيناء والعمل بها بحرية وبشكل مستقل، دون أن يرتبط ذلك بضرورة تنظيم "زيارات" رسمية ضمن وفد تحدد الحكومة ملامح عمله والمشاركين فيه كما حدث في الماضي.

تنص المادة 18 من الإعلان الأممي بشأن حقوق الشعوب الأصلية على حق تلك الشعوب في "المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل التي تمس حقوقها من خلال ممثلين تختارهم هي بنفسها وفق إجراءاتها الخاصة، وكذلك الحق في حفظ وتطوير مؤسساتها الأصلية الخاصة بها التي تقوم باتخاذ القرارات".

إن التواصل الحر للنشطاء والمجموعات المستقلة مع المجالس الشعبية والدواوين وأشكال المشاركة الشعبية في سيناء، ومع سكانها، أمر جوهري في التوصل للمعلومات وإيجاد حلول حقيقية. إن عمل المجموعات ذات الخبرة بالبيئة في فحص ودراسة العديد من المشاكل البيئية في شمال وجنوب سيناء، ومن بينها تراجع ثروة النخيل، و نحر الشواطئ، وانخفاض مخزون المياه الجوفية، وارتفاع درجات الحرارة، و تهديد البيئة البحرية والشعاب المرجانية، وغير ذلك من المشاكل التي تطرقت لها دراسات حكومية وغير حكومية سابقا، كل ذلك غير ممكن دون أن تشعر تلك المجموعات بأن ثمة إطار آمن للعمل والتواصل مع السكان، لا يخشى فيه الناشط والباحث والصحفي الانتقام الحكومي، ولا يخشى فيه المواطن الإفصاح عن رأيه والتعبير عن المشكلات والمشاهدات بأمانة ودقة.

ومن المعروف إن الوصول لمدن جنوب سيناء يخضع لرقابة أجهزة الأمن والتي تمنع في الشهور والسنوات الماضية المعارضين السياسيين في أحيانا كثيرة من دخول المنطقة وفقا لأهواء ضباط الشرطة والجيش في نقاط التفتيش المتعددة على الطريق بين القاهرة وشرم الشيخ، حيث قال العديد من النشطاء والناشطات السياسيين إنهم تعرضوا للتوقيف حتى أثناء رحلاتهم السياحية بعد الكشف على بطاقتهم على قاعدة البيانات المتاحة لدى أولئك الضباط.

سادسا: إنهاء هيمنة المؤسسة العسكرية على المشروعات في شمال سيناء

تنص المادة 23 من الإعلان الأممي لحقوق الشعوب الأصلية على أنه: للشعوب الأصلية الحق في تحديد وتطوير أولويات واستراتيجيات من أجل ممارسة حقها في التنمية. وللشعوب الأصلية الحق بصفة خاصة في أن تشارك مشاركة نشطة في تطوير وتحديد برامج الصحة والإسكان وغيرها من البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تمسها،" كما تنص المادة 20 أنه: "للاشعوب الأصلية المحرومة من أسباب الرزق والتنمية الحق في الحصول على جبر عادل ومنصف." وبالنظر للتهميش التاريخي لسيناء وإهمال تنميتها، في ظل خطاب ممجوج متواصل يتحدث عن تنمية لا تحدث، كان من المفترض معالجة ذلك من خلال خطط حكومية للتواصل مع سكان سيناء للوقوف على احتياجاتهم وتمثيل آرائهم في السياسات الرسمية المتعلقة بالتنمية والبيئة .

لكن الواقع هو العكس من ذلك. تهيمن وزارة الدفاع المصرية وأجهزة المخابرات على مشروعات التنمية والاقتصاد في سيناء بشكل كبير في السنوات الماضية، من بين ذلك مشروعات الإنشاء

والتعدين والموانئ والمطارات، والا ست صلاح الزراعي والثروة السمكية. كما تعتبر القوانين المصرية إن الأراضي في سيناء هي - كوضع افتراضي - أراضي تابعة للجيش وليس لمن امتلكوها و استثمارها. كما أن الكثير من الشركات "المدنية" العاملة في سيناء ماهي إلا واجهة لأجهزة المخابرات. إن قانون البيئة المصري الذي ينص على ضرورة إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات المختلفة يكاد لا يكون له أثر ملموس في سيناء، حيث لا توجد أي دراسات متاحة للعمامة أو حتى المتخصصين والباحثين عن المشروعات المختلفة هناك. كمان أن احتكار وزارة الدفاع لأغلب تلك المشروعات يعني بالضرورة تعارض المصالح بين وزارة قوية تحكم وتتحكم، وهي وزارة الدفاع، ووزارة أخرى ضعيفة، هي وزارة البيئة، التي لا يمكنها عمليا التدقيق في أو الإشراف على أو معارضة أي مشروعات لوزارة الدفاع بوصفها الحاكم الفعلي في سيناء، بل وعموم مصر .

شهد المصريون نموذجا صادما لإهمال الدولة رأي السكان ومقتضيات البيئة وحقوق الشعوب الأصلية في منطقة "سانت كاترين" في جنوب سيناء حيث قامت بأعمال هدم وبناء خطيرة في منطقة التراث العالمي حول دير سانت كاترين في المشروع الذي عرف باسم "التجلي الأعظم". وبحسب تقارير صحفية وحقوقية تمّ انشاء العشرات من المباني داخل وحول مدينة سانت كاترين التاريخية دون اكتراث لقوانين اليونيسكو المتعلقة بمناطق التراث العالمي أو بالقوانين المصرية المنظمة لشؤون المحميات الطبيعية، و"تسبّب في دمار بيئي واسع يستحيل رتقُه أو علاجه"، بينما تتجاهل الدولة كافة تلك التقارير والرغبة الشعبية في المشاركة في اتخاذ القرار تحت اسم "التطوير والتنمية".